الأمم المتحدة

A/C.3/69/SR.47

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
20 January 2015
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيدة ميسكيتا بورخيس .....(تيمور - ليشتي)

المحتويات

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-65053X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٨ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(A/C.3/69/L.28/Rev.1، و A/C.3/69/L.31، A/C.3/69/L.33، و A/C.3/69/L.63)

مشروع القرار A/C.3/69/L.28/Rev.1: حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

١ - السيد يوشيكاوا (اليابان): قال إن وفده يود أن يعرب عن امتنانه لأولئك الذين صوتوا ضد التعديل الوارد في الوثيقة A/C.3/69/L.63، الذي اقترحته كوبا في الجلسة السادسة والأربعين للجنة. وأشار إلى أن تقرير لجنة التحقيق يوفر للمجتمع الدولي الأساس للاستجابة لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي لا تزال تدعو للقلق البالغ. وقد خلصت اللجنة في التقرير، إلى أن هناك انتهاكات منتظمة وجسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان ارتكبت ولا تزال ترتكب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأوصت مجلس الأمن بأن يتخذ إجراءات لكفالة المساءلة، بما في ذلك إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد حددت اللجنة عمليات الخطف التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في البلدان الأجنبية، بما في ذلك اليابان. ويجب تأمين عودة المختطفين فورا. وقد أوصى قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٥/٢٥ بأن تقدم الجمعية العامة التقرير إلى مجلس الأمن لينظر فيه من أجل محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

٢ - وذكر أن القرارين المتعلقين بهذا الموضوع في الدورتين السابقتين للجمعية العامة، قد اعتمدا دون تصويت. وإذا ما طرح مشروع القرار للتصويت في الدورة الحالية، فإن الدول الأعضاء مدعوة لإظهار قلقها الشديد إزاء الانتهاكات الجسيمة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتصويتها لصالح مشروع القرار .

٣ - السيد ميونغ نام تشوي (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أعرب عن امتنانه لأولئك الذين أيدوا التعديل المقترح من كوبا. وقال إن وفده يرفض بشكل قاطع مشروع القرار، الذي يعتبر نتاج المواجهة السياسية والعسكرية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومؤامرة ضدها، وبالتالي فإنه ليس له صلة حقيقية بحماية حقوق الإنسان. وقد استندت لجنة التحقيق في تقريرها، وهي التي لم تقم بزيارة بلده مطلقا، إلى شهادات ملفقة من حفنة من المنشقين الذين ارتكبوا جرائم وفرّوا من البلد. ولم يكن هذا التقرير أكثر من تجميع للاتهامات والتناقضات السياسية التي لا أساس لها من الصحة، وعلى هذا النحو، فإنه ليس له أي مصداقية كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة.

٤ - وذكر أن وفده ما فتئ باستمرار يرفض المواجهة ويولي الأولوية للحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان. وقد أكد من جديد بوضوح عزمه على الدخول في تعاون بناء وواسع النطاق. وقد اختارت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واليابان إثارة المواجهة من خلال محاولة فرض اعتماد مشروع قرار لا يعبر عن الواقع. ولا تسعى تلك الدول إلا لتحقيق أهداف سياسية عن طريق التأثير على الدول الأخرى عن طريق القهر والضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية.

٥ - وأفاد بأن التسرع في تضمين مشروع القرار معلومات مأخوذة من منشورات جديرة بالازدراء يوزعها بعض المنشقين على طول خط الحدود العسكرية قد أحبط الفرصة أمام قيام موظفي الأمم المتحدة المعنيين بزيارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا يرى وفده حاجة لمناشدة أي شخص أن يتعرف على واقع بلده، حيث تعمل السياسة والنظام الاجتماعي لصالح الشعب وكفالة حقوقه. ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي واليابان لا يسعيان إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بصدق، ولكنهما مجرد تبع للسياسة العدائية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى الرغم من أن وفده يرغب بجدية في التعاون في مجال حقوق الإنسان، فإنه سيرد بقوة ودون أي تسامح على أي محاولة من جانب القوى المعادية لإساءة استخدام مسألة حقوق الإنسان كأداة للقضاء على النظام الاجتماعي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٦ - وأضاف أن مشروع القرار هو نتاج السياسة العدائية التي تتبعها الولايات المتحدة في محاولة للقضاء على النظام الاجتماعي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالقوة. وقامت الولايات المتحدة بتحريض أتباعها على اتهام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بارتكاب جرائم ضد الانسانية. ومن الواضح الآن أن كل المناورات العسكرية العدوانية المشتركة وتدريبات الضربة النووية التي أجريت في السنوات الأخيرة في جمهورية كوريا ومحيطها ترتبط بحملة حقوق الإنسان الخبيثة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة. ولذلك، فإن حكومته بحاجة للحفاظ على قدرات قوية للدولة من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان لشعبها ومضطرة إلى عدم الامتناع عن إجراء تجارب نووية.

٧ - ومضى يقول إن شعبه سيظل فخورا ويبذل قصارى جهده للدفاع عن النظام الاجتماعي الذي اختاره وطوره. وستترتب على مشروع القرار عواقب خطيرة لا يمكن التنبؤ بها، يتحمل مسؤوليتها مقدموه ومؤيدوه. ويطالب وفده بإجراء تصويت مسجل على مشروع القرار وسيصوت بالتأكيد ضده. وينبغي أن يعبر ممثلو الدول الأعضاء عن رفضهم الانتقائية السياسية وازدواجية المعايير في مجال حقوق الإنسان من خلال التصويت ضد مشروع القرار الصدامي.

٨ - الرئيس: قال إنه طُلب تصويت مسجل بشأن مشروع القرار A/C.3/69/L.28/Rev.1.

٩ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يضم صوته للبيان الذي أدلى به ممثل كوبا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز في الجلسة السادسة والأربعين للجنة. ويعرب وفده عن أسفه لأن بعض الدول تحاول فرض مشاريع قرارات مخصصة لبلدان بعينها لأسباب سياسية ولممارسة الضغط على الأنظمة الأخرى، مما يهدد أسس العلاقات بين الدول ويقوض التفاهم العالمي فيما يتعلق بمعالجة مسائل حقوق الإنسان. ويجدد وفده رفضه التام لاتباع نهج انتقائي أو أي محاولة للتدخل في شؤون الدول الأخرى. فهذه الأعمال لا تمتثل لميثاق الأمم المتحدة، الذي يكفل مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء. وإن أي استنتاجات يتم التوصل إليها على أساس قرارات مسيسة مخصصة لبلدان بعينها لا يمكن أن تسهم في تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. ويعتبر الاستعراض الدوري الشامل الآلية الوحيدة التي ينبغي أن تستخدم لدراسة أوضاع حقوق الإنسان في بلدان محددة. لذلك، فإن وفده سيصوت ضد مشروع القرار.

١٠ - السيدة فادياتي (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن وفدها يعتقد اعتقادا راسخا بأن الاستمرار في اعتماد قرارات مخصصة لبلدان بعينها بشكل انتقائي، ولا سيما في اللجنة الثالثة، واستغلال هذه الآلية لأهداف سياسية، يعد

انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية ويقوض التعاون كأداة أساسية لتعزيز جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا وحمايتها. ويتيح الاستعراض الدوري الشامل فرصة لاستعراض حالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة. وقد قرر وفدها التصويت ضد كل مشاريع القرارات المخصصة لبلدان معينة، بما في ذلك المعروض حاليا للنظر.

١١ - السيد نونيز (كوبا): قال إن وفده يتمسك بموقف مبدئي ضد مشاريع القرارات المخصصة لبلدان معينة التي تخص البلدان النامية بالذكر لأسباب سياسية لا علاقة لها بحماية حقوق الإنسان. وقد أدت ممارسات التسييس الضارة والانتقائية وازدواج المعايير في دراسة حقوق الإنسان إلى الإساءة إلى سمعة لجنة حقوق الإنسان وأدت إلى زوالها. ويعتبر مجلس حقوق الإنسان، خاصة بفضل آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة له، قادرا على دراسة حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة وكجزء من حوار بناء صادق. وتتمثل الطريقة الوحيدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال في التعاون الدولي الحقيقي على أساس مبادئ الموضوعية والحياد وعدم فرض شروط وعدم الانتقائية. ولن تتواطأ كوبا في إنشاء سابقة للتلاعب بإجراءات المجلس بهدف إيجاد ذرائع لإنزال العقاب أو إحالة المسائل إلى مجلس الأمن أو المحكمة الجنائية الدولية، حيث يُكفل للأقوياء الإفلات من العقاب.

١٢ - وأعرب عن تقديره للوفود التي صوتت لصالح التعديل الذي اقترحه كوبا. وستصوت كوبا ضد مشروع القرار. ولا ينطوي موقفها من مشروع القرار على أي حكم قيمي بشأن المسائل المعلقة المشار إليها في الفقرة ٣ من النص، التي تدعو إلى التوصل إلى حل عادل ومشرف بموافقة جميع الأطراف المعنية.

١٣ - السيدة ديفاكوفا (بيلاروس): قالت إن وفدها يؤكد رفض بلدها لمشروع القرار. وتعتبر آلية اعتماد قرارات مخصصة لبلدان بعينها غير مقبولة عالميا ولا يمكن اعتبارها شرعية. وينبغي ألا يتوهم مقدمو مثل هذه القرارات أن بوسعهم استخدامها كما يشاءون أو أنهم يتمكنون بحرية من فرض وجهات نظرهم وطرائقهم على استعراض مسائل حقوق الإنسان في الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. وليس بوسع بيلاروس، باعتبارها من الدول المؤسسة للأمم المتحدة، أن تسمح بحدوث ذلك وستصوت ضد مشروع القرار. ودعت جميع الوفود إلى الاقتداء بها.

١٤ - السيد بوفيدا بريتو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه بغض النظر عن الوضع في البلد المعني، فإن وفده يرفض التقارير ذات الدوافع السياسية والقرارات المخصصة لبلدان بعينها، لأنها تنتهك مبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية التي ينبغي أن تحكم معالجة مسائل حقوق الإنسان، وتقوض ولاية مجلس حقوق الإنسان. ولذا فإن وفده سيصوت ضد مشروع القرار. وحث الدول الأعضاء على الاستفادة من الإنجازات الإيجابية التي سجلت منذ إنشاء المجلس، لا سيما من خلال الاستعراض الدوري الشامل.

١٥ - السيد فيالو (إكوادور): قال إن إكوادور تدين جميع انتهاكات حقوق الإنسان بغض النظر عن المكان الذي ارتكبت فيه، وتدعو جميع البلدان بكل احترام، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى التعاون مع آليات حقوق الإنسان. ويأمل وفده بأن يؤتي التحقيق في اختطاف المواطنين اليابانيين ثماره قريبا. بيد أن الاستعراض الدوري الشامل، هو الآلية المناسبة لدراسة حالات حقوق الإنسان. أما القرارات المخصصة لبلدان بعينها فلا تؤدي إلى تحسين الوضع في البلد المعني؛ وتؤدي على العكس من ذلك، إلى تقويض العلاقات الدولية والتعاون. وكان وفده في الماضي،

يمتنع عن التصويت عند تقديم مشاريع القرارات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكن الفقرتين ٧ و ٨ من منطوق مشروع القرار الحالي تتعارضان مع مبدأ التعاون الذي تؤيده الإكوادور، وبالتالي، فإن وفده سيصوت ضد مشروع القرار.

١٦ - أجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/69/L.28/Rev.1

المؤيدون:

الأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنما، وبنن، وبوتان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتشاد، وتوفالو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، وجزر البهاما، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وساموا، وسان مارينو، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصومال، وطاجيكستان، والعراق، وغانا، وغواتيمالا، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وقبرص، وكابو فيردي، وكازاخستان، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكيريباس، ولاتفيا، ولبنان، ولكسمبرغ، وليبريا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومدغشقر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، وسري لانكا، والسودان، والصين، وعمان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وكوبا، ومصر، وميانمار.

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإريتريا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوغندا، وباكستان، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وتركمانستان، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، والجزائر، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وزامبيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، وسورينام، وغابون، وغامبيا، وغرينادا، وغيانا، وغينيا، وفيجي، وقطر، وقيرغيزستان، والكاميرون،

وكمبوديا، والكونغو، والكويت، وكينيا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، وموزامبيق، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند، واليمن.

١٧ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/69/L.28/Rev.1 بأغلبية ١١١ صوتا مقابل ١٩ صوتا وامتناع ٥٥ وفدا عن التصويت.

١٨ - السيد بيشنوي (الهند): قال إن الهند لم تنضم إلى نظام روما الأساسي لأن ذلك الصك لا يوفر للمحكمة الجنائية الدولية الحماية من التدخل السياسي ويمنح مجلس الأمن سلطة إحالة الأطراف من غير الدول للمحكمة ومنع إحالتها وإلزامها، في انتهاك للقانون الدولي. ويعطي النظام الأساسي، على نحو أشد إجحافا، للأطراف من غير الدول، بالعمل من خلال مجلس الأمن، القدرة على إلزام أطراف أخرى من غير الدول، كما يتبين من الفقرتين ٧ و ٨ من مشروع القرار. ولذلك، فإن وفده صوت لصالح التعديل الذي اقترحته كوبا على هاتين الفقرتين في الجلسة السادسة والأربعين للجنة، لكنه ليس لديه خيار آخر سوى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار بصيغته الحالية. ومن المؤسف أن تطرح المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان للتصويت. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة منتدا للحوار والتعاون، وليس للمواجهة.

١٩ - السيد خان (باكستان): قال إن وفده يعارض اتهام البلدان وتجريحها واستخدام القرارات المخصصة لبلدان بعينها لمعالجة مسائل حقوق الإنسان. وينبغي بذل الجهود من أجل النهوض بحقوق الإنسان بروح من الحوار الحقيقي الذي يهدف إلى التعاون البناء وفقا لمبادئ المساواة والحياد وعدم الانتقائية وعدم التسييس. وتؤدي إحالة الأمور إلى المحكمة الجنائية الدولية إلى نتائج عكسية، ولذلك، فقد امتنعت باكستان عن التصويت.

٢٠ - السيد بيركايا (إندونيسيا): قال إن وفده يود لو أن مشروع القرار اعتمد دون تصويت كما كان الحال في العامين الماضيين. وكانت هناك فرصة للتوصل إلى توافق في الآراء، ولكن عدم وجود رغبة من الأطراف ذات العلاقة حال دون ذلك. ومن المهم بالنسبة للإجراءات والآليات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان أن تعمل على تعزيز التعاون والحوار بصراحة وصدق، وكذلك تجنب جعلها أدوات ممكنة للتلاعب السياسي من جانب بعض البلدان. ويرحب وفده برغبة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بدء حوار حول مسائل حقوق الإنسان مع الدول الأخرى والتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأعرب عن أمله بالوفاء بتلك الوعود. وتواصل إندونيسيا تشجيع المجتمع الدولي على العمل بمزيد من التعاون من أجل تهيئة بيئة تعزز الحوار والتعاون بين البلد المعني والمجتمع الدولي. ولهذا السبب، قررت إندونيسيا الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

٢١ - السيد لين (ميانمار): قال إن بلده، بوصفه عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز وبناء على موقفه الوطني، يعارض بثبات القرارات المخصصة لبلدان بعينها التي تستهدف بعض الدول الأعضاء بشكل انتقائي. وعلى الرغم من التغييرات الإيجابية التي جرت مؤخرا، فإن ميانمار لا تزال من بين العدد القليل من البلدان المستهدفة. ومع ذلك، فقد اختارت طريق التعاون والمشاركة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لشعبها. ويعتبر الاستعراض الدوري الشامل آلية الرصد التي يمكن الاعتماد عليها وتعتبر غير مثيرة للجدل لمعالجة أوضاع

حقوق الإنسان في جميع البلدان، ولا تؤدي القرارات المخصصة لبلدان بعينها إلى تحقيق هذا الغرض. ولذلك، فإن ميانمار صوتت ضد مشروع القرار.

٢٢ - السيدة شانغتراكول (تايلند): قالت إن وفدها قد صوت لصالح مشروع القرار من منطلق الشعور بقلق حقيقي وبالغ إزاء التدهور المستمر لحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتعتبر الرغبة التي أعربت عنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا في التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان واستقبال زيارة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فرصة هامة يمكن أن تؤدي الى تحسن ملموس على أرض الواقع، بالاستناد إلى المشاركة البناءة والتعاون.

٢٣ - وذكرت أن تايلاند تشعر بقلق بالغ إزاء إمكانية الحصول على الغذاء في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتتفق مع تقرير لجنة التحقيق بأنه ينبغي توفير المساعدة الإنسانية، والغذاء بوجه خاص، دون فرض أي شروط أو ضغوط.

٢٤ - وأفادت بأنه على الرغم من تصويت تايلاند إلى جانب مشروع القرار، فإنها تكرر تأكيد حسن نيتها تجاه حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها وتتمنى بإخلاص أن يُحرز تقدم في كل من حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وشددت على دعم تايلاند الثابت لإجراء حوار حقيقي وشجعت المجتمع الدولي على اغتنام هذه الفرصة لمواصلة الحوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصورة إيجابية.

٢٥ - السيدة نتابا (زمبابوي): قالت إن استهداف فرادى البلدان من خلال اتخاذ قرارات وإنشاء ولايات مخصصة لبلدان بعينها يؤدي إلى تقويض العمل الهام الذي تضطلع به اللجنة. وتظل آلية الاستعراض الدوري الشامل الجهة الأقدر على معالجة مسائل حقوق الإنسان الخاصة ببلدان معينة على قدم المساواة وبطريقة متوازنة. وعلى هذا الأساس، فإن بلدها صوت ضد مشروع القرار، وسوف يفعل ذلك بالنسبة لجميع القرارات من هذا القبيل.

٢٦ - وذكرت أن مجلس الأمن ليس الهيئة المناسبة للنظر في مسائل حقوق الإنسان. وينبغي للجنة الثالثة ألا تعمد إلى إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسة اتخاذ تدابير فيما يتعلق بالدول الأعضاء بناء على معلومات لم يجر التحقق منها عن طريق زيارة البلد المعني. ولذلك، فإن وفدها صوت لصالح التعديل الذي اقترحته كوبا على أساس هذا المبدأ ورفض السابقة التي يمكن أن تنشأ بموجب الفقرتين ٧ و ٨ من مشروع القرار.

٢٧ - السيد رجا زايب شاه (ماليزيا): قال إن وفده يعتقد اعتقادا راسخا بضرورة اتباع نهج غير تصادمي إزاء جميع المسائل المشتركة بين الدول، بما في ذلك مسألة حقوق الإنسان. وتؤيد ماليزيا الحوار البناء والتعاون بحسن نية لتحسين الوضع مع الاحترام الواجب للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. كما تروج لمبادئ الحياد وعدم الانتقائية والشفافية في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢٨ - وذكر أن ماليزيا تعتقد بأن الحوار والمشاركة البناءة، فضلا عن قيام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بزيارة البلد، ينبغي أن تحتل الأسبقية على أي إجراء عقابي، بما في ذلك إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وعلى هذا الأساس، فإن وفده قرر الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

٢٩ - السيد غويلهيرم دي أغيار باتريوتا (البرازيل): قال إن وفده قد صوت لصالح مشروع القرار. ويعترف الوفد بالتقدم الذي أحرزته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نحو تعميق الروابط مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلا

أنه لا يزال هناك مجال للتحسين. وهو يحيط علما بالترتيبات التي تم الإبلاغ عنها بين تلك الدولة واليابان بشأن ضحايا الاختطاف والأفراد المعتبرين في عداد المفقودين، ويحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة هذه المسألة. ويشيد بقرار حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بدعوة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لزيارة البلد، ويعرب عن أمله بتوجيه الدعوة رسميا في المستقبل القريب. بيد أن وفده لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء النتائج التي توصل إليها تقرير لجنة التحقيق والتقارير الرسمية الأخرى التي قدمت إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وأعرب عن أمله بأن تحرز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مزيدا من التقدم نحو التمتع بجميع حقوق الإنسان في البلد.

٣٠ - السيد ثامافونغسا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن وفده يضم صوته إلى موقف العديد من البلدان التي تعتبر أن القرارات المخصصة لبلدان بعينها ليست وسيلة مناسبة للمجتمع الدولي لتحقيق الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويتعارض إجراء تحقيقات في بلدان بعينها مع مبادئ عدم التسييس وعدم التمييز وعدم الانتقائية واحترام الاستقلال والسيادة الوطنيين. كما تتناقض إحالة مسائل حقوق الإنسان إلى مجلس الأمن مع المبادئ الحقيقية لميثاق الأمم المتحدة، لأن مجلس الأمن مكلف بالتعامل مع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. ويعتبر الاستعراض الدوري الشامل المنتدى الأنسب لمناقشة واستعراض حالة حقوق الإنسان في أي بلد، ويتسم بأهمية قصوى في التعامل مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن وفده قد صوت ضد مشروع القرار.

٣١ - السيد دو هونغ فييت (فييت نام): قال إن وفده قد صوت ضد مشروع القرار على أساس أن الحوار البناء والتعاون، لا سيما من خلال الاستعراض الدوري الشامل، هو النهج المناسب والفعال الوحيد لمعالجة بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان. ويحيط وفده علما باستعداد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإجراء حوار ثنائي في مجال حقوق الإنسان، ودعوة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لزيارة البلد والتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان. وأعرب عن أمله في أن تتخذ خطوات ملموسة بروح من الحوار البناء والمشاركة الإيجابية. ويقف وفده بحزم ضد جميع أعمال الاختطاف ويعرب عن تعاطفه مع الضحايا وأسرهم. ودعا الأطراف المعنية لإيجاد حل مرض لهذه المسألة.

٣٢ - السيدة علي (سنغافورة): قالت إن وفدها يتمسك بالموقف المبدئي المناهض لاتخاذ قرارات مخصصة لبلدان بعينها، لأنها تتسم بطابع انتقائي بالغ، وغالبا ما تكون مدفوعة باعتبارات سياسية وليس باعتبارات تتعلق بحقوق الإنسان. ولا ينبغي أن يعتبر امتناع وفدها عن التصويت بمثابة اتخاذ موقف بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد المعني أو التغاضي عن سوء معاملة المواطنين. ويلاحظ وفدها أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أبدت استعدادها للدخول في حوار مع المجتمع الدولي بشأن حقوق الإنسان ويشجعها على مواصلة هذه المشاركة.

٣٣ - السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفده يود أن يشكر الوفود التي صوتت ضد مشروع القرار الصدامي، الذي يرفضه رفضا قاطعا. ويظهر الاعتماد القسري لمشروع القرار بوضوح أن ما يسمى الحوار حول حقوق الإنسان التي ينادي به الاتحاد الأوروبي، لم يكن يرمي إلا لتحقيق أهداف سياسية خبيثة

تهدف إلى القضاء على الأيديولوجية والنظام الاجتماعي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسيواصل بلده المضي قدما في الاتجاه الذي يختاره لنفسه والحفاظ على نظامه الاشتراكي.

٣٤ - السيدة لارسن (النرويج): قالت إن وفدها يؤيد مشروع القرار بسبب القلق العميق إزاء الانتهاكات المنتظمة والجسيمة والمستمرة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويرحب بالرغبة التي أبدتها هذه الدولة مؤخرا للنظر في إجراء حوار مع الدول بشأن حقوق الإنسان، واستقبال زيارة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للبلد ويأمل بأن تفي بتلك الالتزامات.

مشروع القرار A/C.3/69/L.31: حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

٣٥ - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا ينطوي على آثار في الميزانية البرنامجية.

٣٦ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن أندورا، وبوتسوانا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسان مارينو، وسيشيل، وليبيا، وموريتانيا، ومولدوفا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٣٧ - السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): عرض مشروع القرار نيابة عن مقدميه من الدول العربية وهي الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت. وأعلن أن أوكرانيا، وبالاو، والجبل الأسود، وجورجيا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وقد اشترك مقدمو مشروع القرار جميعا للفت الانتباه إلى الحالة المتردية لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، والانتهاكات الموثقة لجميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وهم يرغبون في إعلاء كلمة حق لنصرة الشعب السوري الذي ما زال يواجه من القتل والتشريد والحصار والإرهاب أهوالا لا نجد لها مثيلا في التاريخ المعاصر إلا إذا استذكرنا مأساة كمبوديا ومجازر رواندا. ومنذ أن أصدرت اللجنة قرارها الثالث حول هذه المسألة في العام الماضي، استمرت السلطات السورية في ممارسة القتل بمختلف الأساليب، من قصف بالبراميل المتفجرة إلى استخدام الأسلحة الكيميائية وغاز الكلور، مرورا بسياسة التجويع والعنف الجنسي ضد النساء والأطفال وحتى الرجال، والتهجير المتعمد. وبلغ عدد القتلى أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، والمصابين عشرات الآلاف والنازحين أكثر من ثلاثة ملايين إنسان فضلا عن المعتقلين في السجون ومراكز التعذيب الذين لا يعرف عددهم إلا الله.

٣٨ - وذكر أن شقيقه وزميله ممثل الجمهورية العربية السورية سيقول إن مشروع القرار هو من القرارات التي تخص قطرا بعينه، الأمر الذي تعترض عليه حركة بلدان عدم الانحياز ودول أخرى. ومع ذلك، فقد شاركت في تقديم مشروع القرار أكثر من ١٦ دولة من الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، وهو في واقع الأمر يخص حالة بعينها، ولكنه يخص حالة لم تشهد الإنسانية لها مثيلا في هذا القرن.

٣٩ - وأفاد بأن ممثل الجمهورية العربية السورية سوف يقول إنها حرب تخوضها حكومته ضد الإرهاب وسوف يكيل الاتهامات للمملكة العربية السعودية وغيرها من الدول الراعية بأنها تساند الإرهاب. ويأتي تكرار هذه الاتهامات ليبدو كالأسطوانة المشروخة. ويُعتبر سجل بلده في مكافحة الإرهاب واضحا كالشمس. فقد قامت المملكة العربية السعودية بدعم القول بالفعل، بدك معاقل الإرهاب، بالتعاون مع حلفائها العرب والدوليين. وقد سبقت المجتمع الدولي في إدراج داعش والنصرة في قوائم الإرهاب وجرمت مساندتهم. ودعمت إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة

الإرهاب وغيره من المراكز المتخصصة الأخرى حول العالم. بينما تواطأت الحكومة السورية مع داعش، وأطلقت سراح الارهابيين من السجون وسمحت لهم للتسلل إلى العراق.

٤٠ - وأضاف أن مقدمي مشروع القرار سعوا إلى يكون متوازنا في إدانة كل أعمال الإرهاب أيا كان مصدرها أو مرتكبوها. فهو يدين داعش والنصرة والجماعات الإرهابية الأخرى التي استقدمتها الحكومة السورية وارتكبت عن طريقها ما يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويطالب بانسحاب جميع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من سورية، أيا كانت انتماءاتهم أو جنسيتهم أو مع أي جهة يقاتلون دون قيد أو شرط. كما يطالب بمحاسبة جميع الذين ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. ويستدعي إنهاء هذه المأساة الإنسانية التوصل إلى حل عادل يحترم سيادة سورية، ويحافظ على وحدتها الوطنية ويحقق تطلعات الشعب السوري في التغيير والحرية والأمن بمختلف فئاته وطوائفه ومعتقداته، وفقا لبيان جنيف الذي ينص على تشكيل حكومة انتقالية ذات صلاحيات تنفيذية واسعة من أجل تنفيذ الإصلاحات الدستورية اللازمة.

٤١ - وختم كلامه بقوله إن التصويت لصالح مشروع القرار يبعث برسالة واضحة مفادها أن المجتمع الدولي يقف متكاتفا مع الشعب السوري لمساندته في محنته، وفي كفاحه ضد الظلم. كما يبعث رسالة واضحة ضد الإرهاب، أيا كان مرتكبوه دون انتقائية أو حسابات سياسية. وتحث المملكة العربية السعودية الوفود على التصويت لصالح مشروع القرار لتكون على الجانب الصحيح من التاريخ والوقوف إلى جانب الشعب السوري. وحث الشعب السوري على الصمود. فالذهب يمكن أن يذوب، ولكنه لا يحترق أبدا.

٤٢ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن موناكو قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٤٣ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إن ممثل المملكة العربية السعودية قد استعار صورة ذوبان الذهب من الشاعر العراقي الكبير محمد مهدي الجواهري، إلا أنه شوّه قصده؛ فقد كُتبت هذه القصيدة في الدفاع عن دمشق ضد الإرهاب الوهابي. ويعتبر الادعاء بأن ممثل المملكة العربية السعودية يتحدث باسم الدول العربية أيضا تحريفا فادحا؛ فليس كل الدول العربية تشترك في تقديم مشروع القرار. وعلاوة على ذلك، يصر ممثل المملكة العربية السعودية على الإشارة إليه على أنه ''أخوه''، بينما يقوم في الوقت نفسه بارتكاب خطيئة قابيل على هابيل.

٤٤ - وذكر أن البيان الصادر باسم النظام السعودي والنظام القطري وغيرهما يشبه حيلة إعلامية مماثلة لتلك التي تروجها قناة الجزيرة وقناة العربية. فالاستماع إلى ممثل المملكة العربية السعودية يحاضر حول حقوق الإنسان يذكرنا بمشهد عبثي عجز عن تخيله سادة مسرح العبث. فلا النظام القطري ولا السعودي يعرفان معنى الحق في الانتخاب؛ ويكون تناقل السلطة بالانقلابات أو التوريث أو بالاغتيال، تنفيذا لإملاءات خارجية. وقد كشفت مئات التقارير مدى ضلوع هذين النظامين وحليفهما التركي، في تأجيج العنف والإرهاب في بلده، وفي عرقلة الحل السياسي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ذكر الأمير السعودي الوليد بن طلال على قناة CNN الإخبارية أن النظام السعودي وعددا من المشيخات الخليجية دعمت ومولت العناصر المتطرفة في سورية، ومن بينها داعش. ونشرت CNN تقريرا يفيد بأن قطر تدعم تنظيم القاعدة وداعش. وتقوم قطر أيضا في اتصال وثيق مع إسرائيل، بدعم عمليات إرهاب جبهة النصرة في سورية، بما في ذلك اختطاف عناصر وحدة فيجي

من قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان السوري مقابل دفع فدية انتهاكا من قطر لأحكام قرار مجلس الأمن ٢١٣٣ (٢٠١٤).

٤٥ - وأفاد بأن نائب رئيس الولايات المتحدة جو بايدن أشار إلى تورط الأنظمة التركية والسعودية وأخرى خليجية. وعلاوة على ذلك، هناك دراسات تشير إلى أن المملكة العربية السعودية تعتبر من الدول الرئيسية الثلاث المصدرة للإرهابيين إلى سورية، بعد تونس وقبل المغرب. وفي الوقت نفسه، تشير تصريحات مسؤولي الانتربول، إلى أن تركيا قامت بتسهيل عبور آلاف الإرهابيين المرتزقة إلى سورية وافتتاح معسكرات تدريب للإرهابيين على أراضيها، ناهيك عن اشتراطها إسقاط الحكومة السورية لمساعدة المدنيين السوريين في عين العرب وحمايتهم من داعش.

٤٦ - وأضاف أن من الغريب أن تقدم المملكة العربية السعودية مشروع قرار ينص على تأييد ولاية المبعوث الخاص للأمم المتحدة بشأن سورية، في الوقت الذي رفضت فيه استقبال المبعوثين الخاصين على التوالي. وبدلا من ذلك، اختار النظام السعودي دعم الإرهابيين وتدريبهم وتزويدهم بالأسلحة الكيميائية بهدف العودة بسورية إلى العصور الجاهلية. ففي المملكة العربية السعودية، تحرم المرأة من كل حقوقها ويجري التمييز بين الناس على أساس العرق واللون والمعتقدات الدينية. وقد تم توثيق انتهاك حقوق المسلمين الشيعة في شرق المملكة العربية السعودية. وتأذن القوانين السعودية بجلد أي شخص لا يؤدي الصلاة، في انتهاك للحق في حرية المعتقد وتعاليم الدين الإسلامي السمح.

٤٧ - ومضى يقول إن الأمم المتحدة ملزمة بالتثبت من حقيقة نوايا مقدمي مشروع القرار، التي تقوم على استخدام الإرهاب لإسقاط الدولة السورية، كما هو الحال في الصومال وليبيا. وفي السنوات الثلاث الماضية، قام مقدمو مشروع القرار بأداء دورهم في المسرحية الجهادية في اللجنة الثالثة، بدلا من توجيه الجهاد الدبلوماسي ضد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين أو لإنقاذ القدس أو الجولان السوري المحتل. وقد رفض مقدمو مشروع القرار إيراد أي إشارة إيجابية إلى الجهود التي تبذلها الحكومة السورية للتصدي للإرهاب في بلده. ويدل ذلك على فشلهم الذريع في فهم التهديد الذي يشكله الإرهاب. وأصبح المكان الملائم لمشروع القرار الحالي وجميع القرارات السابقة هو سلة العيب والخجل.

٤٨ - وأشار إلى أنه في الوقت الذي تتفاخر فيه الأمم بإنتاج مفكرين إنسانيين كبار، نرى قطر والمملكة العربية السعودية تتفاخران بإخراج سلسلة من الفتاوى المخزية حول مواضيع مثل شرب بول البعير وجهاد النكاح؛ والزواج من القاصرات السورية في مخيم الزعتري للاجئين في الأردن؛ وإعدام المدافعين عن حقوق الانسان في المملكة العربية السعودية؛ وشراء الذمم بأموال البترودولار.

٤٩ - وذكر أن لديه رسالة موجهة من وزير الداخلية إلى مدير السجون يطلب فيها الإفراج عن السجناء المحكوم عليهم بالإعدام، شريطة إرسالهم إلى الجمهورية العربية السورية. كما إن لديه رسالة من القائم بالأعمال بالنيابة للمملكة العربية السعودية في طرابلس، ليبيا، يشيرا إلى أنه قام بتجنيد ١ ٠٠٠ من الإرهابيين الليبيين لنقلهم إلى سورية.

٥٠ - وختم كلامه بقوله إن مقدمي مشروع القرار يحاولون التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بحجة تعزيز حقوق الإنسان. وهذا ليس إلا تمثيلية مخزية. ويعرف وفده الجهة التي تقف وراء المملكة العربية السعودية وقطر، حيث أن العديد من الوفود قد ذكرت أنها تلقت مكالمات من ممثلي تركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تشجعها على التصويت لصالح مشروع القرار. وطلب إجراء تصويت

مسجل وحث الدول الأعضاء على التصويت ضد مشروع القرار.

٥١ - السيد لاميك (فرنسا): قال إن النظام السوري قد قام بلا هوادة، بإطلاق النار على شعبه وتعذيبه وقصفه بالقنابل لأكثر من ثلاث سنوات. وقام باستخدم الأسلحة المدمرة وغير الإنسانية ضد المدنيين بشكل متزايد، بما في ذلك الأسلحة الكيمائية والبراميل المتفجرة، مع الإفلات التام من العقاب. وبلغ عدد الذين لقوا مصرعهم نتيجة لذلك، أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ شخص، من بينهم ١٠ ٠٠٠ طفل، وتبلغ الأوضاع الإنسانية حدا كارثيا. ومن شأن مشروع القرار، الذي اشترك في تقديمه أكثر من ٦٠ بلدا، أن يوجه رسالة واضحة تدين الانتهاكات المنهجية للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي يرتكبها كل من النظام وأطراف أخرى في النزاع. كما إنه يتيح للمجتمع الدولي التعبير عن تضامنه مع الشعب السوري والمجتمعات المتضررة من الأزمة في البلدان المجاورة، فضلا عن تقديم الدعم لمهمة المبعوث الخاص الجديد للأمين العام المعني بسورية، ستيفان دي ميستورا الذي يواجه مهمة هائلة. لذلك، فإن فرنسا ستصوت لصالح مشروع القرار، وتشجع جميع الوفود على أن تحذو حذوها.

٥٢ - السيدة كوستر (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها يدعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح مشروع القرار. وتظهر التقارير الأخيرة الواردة من لجنة التحقيق أن نظام الرئيس الأسد والميليشيات المرتبطة به وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد ارتكبوا انتهاكات متعددة لقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات القتل الجماعي والاغتصاب والتعذيب والإعدامات العلنية، والهجمات بالأسلحة الكيميائية وعمليات الخطف. ويواصل نظام الأسد اعتقال الآلاف من الأشخاص بصورة تعسفية ويتعرض العديد منهم، بمن فيهم الأطفال، إلى سوء المعاملة والتعذيب. وتقدر الجماعات السورية أن أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص قد اعتقلوا، بما في ذلك ٣٥ ٠٠٠ من السجناء السياسيين؛ كما كان هناك ٨٥ ٠٠٠ شخص آخرين قد اختفوا قسرا. وتتطلب الجهود المبذولة لتحقيق السلام المستدام في الجمهورية العربية السورية استجابة قوية من الجمعية العامة في شكل إدانة للأعمال الوحشية والإصرار على المساءلة، كما جاء في مشروع القرار.

٥٣ - السيد العمادي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مشروع القرار قيد النظر يهدف إلى المواجهة ولن يؤدي إلى تحسين وضع حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. فهو لا يتضمن إشارة إلى الأعمال غير المسبوقة، بما في ذلك التفجيرات الانتحارية، التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة ضد السوريين أو إلى الأثر السلبي للعقوبات أحادية الجانب المفروضة على البلد التي أدت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية تسهيل الحوار بقيادة سورية لإنهاء العنف وتحقيق المصالحة. ويود وفده أن يشيد بالجمهورية العربية السورية لامتثالها لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية التي انضمت إليها. ويجب أيضا الاعتراف باستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل جماعات المعارضة. ويعتبر الاستعراض الدوري الشامل الآلية المناسبة لدراسة حالات حقوق الإنسان؛ أما القرارات المخصصة لبلدان بعينها فتنتهك مبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية الضرورية لحماية تلك الحقوق. ولذلك، فإن وفده سيصوت ضد مشروع القرار.

٥٤ - الرئيس: قال إنه طُلب تصويت مسجل بشأن مشروع القرار A/C.3/69/L.31.

٥٥ - السيدة ديفاكوفا (بيلاروس): قالت إن القرارات المخصصة لبلدان بعينها تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة وممارسة للضغط السياسي. ويؤدي

مشروع القرار المخصص لبلد بذاته المتعلق بحالة حقوق الإنسان في سورية إلى تقويض المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة فيما يتعلق باحترام السيادة الوطنية للدول. ويدعو بلدها مقدمي مشروع القرار لايجاد وسيلة وآلية جديدة لتنظيم الوضع في الجمهورية العربية السورية، بدلا من تقديم قرار مخصص لبلد بعينه من شأنه أن يؤدي إلى نتائج عكسية وغير فعالة. ولا يمكن احترام حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية حقا إلا من خلال تنظيم النزاع. ونظرا لأن واضعي مشروع القرار إنما يقوضون بعملهم فعالية المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، فإنه ليس بوسع بيلاروس أن تؤيد أعمالهم وستصوت ضد مشروع القرار.

٥٦ - السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): قال إنه كدبلوماسي، لن يحاول التنافس في التلميحات الفكرية مع ممثل الجمهورية العربية السورية، الذي تبدو تعليقاته على الأدب أنها ذات طابع انتقامي. أما فيما يتعلق بمخاطبة ممثل الجمهورية العربية السورية كأخ، فإنه يأمل منه أن يعترف على أقل تقدير بالأخوة الإنسانية. وتبرز حقيقة أن مشروع القرار يستند إلى تقارير الأمين العام، ولجنة التحقيق وسائر كيانات الأمم المتحدة، بينما يشير ممثل الجمهورية العربية السورية إلى وسائل الإعلام وإلى مصادر غير معروفة، الفرق بين بياناتهما. وأعرب عن رغبته في أن يوضح أنه لم توجه أية رسالة من أي ممثل للمملكة العربية السعودية في ليبيا، كما ادعى ممثل الجمهورية العربية السورية، وأن الحكومة السعودية ترحب بزيارة الممثل الخاص للأمين العام المعني بسورية في أي وقت.

٥٧ - السيد كيم جين سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن القرارات الخاصة ببلدان محددة لا علاقة لها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها حقا، وتعتبر من مظاهر التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير. ويتعين معالجة مسائل حقوق الإنسان من خلال الاستعراض الدوري الشامل وتعزيزها من خلال الحوار والتعاون على أساس احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها. ويعتبر مشروع القرار ذا دوافع سياسية ويهدف إلى ممارسة الضغوط على الجمهورية العربية السورية. وبالتالي فإن وفده سيصوت ضده.

٥٨ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قال إنه سيرسل الرسالتين اللتين ذكرهما في وقت سابق إلى أمانة اللجنة الثالثة لدعم تأكيده. أما المعلومات الأخرى التي قدمها فقد أفاد بها مركز دراسات الخليج ومقره في واشنطن العاصمة وليس في دمشق.

٥٩ - وأعرب عن سروره لأن السعودية مستعدة لدعم مهمة المبعوث الخاص للأمين العام المعني بسورية، وأعرب عن أمله في أن ذلك سيعني نهاية إرسال الإرهابيين من المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا إلى بلده. ومن المؤكد أن هناك تطورا جديدة نحو الديمقراطية في المملكة العربية السعودية يتمثل في إمكان قيام ممثل البلد بالإشارة إلى الأمير الوليد بن طلال، وهو عضو في العائلة المالكة، على أنه مصدر مجهول.

٦٠ - وذكر أن النظامين السعودي والقطري يقومان بنشر الجهل والتطرف والإساءة إلى صورة الإسلام والعرب في جميع أنحاء العالم، وقمع حقوق شعبيهما وخدمة مصالح إسرائيل. وأعرب عن تأييده للتطلعات المشروعة لشعبي المملكة العربية السعودية وقطر في الانفتاح على العالم الخارجي، والتحرر من الفتاوى المخزية والأعراف الظلامية، وفي التمتع بحرية التعبير والتجمع السلمي والمساواة بين الجنسين والتعددية السياسية، والتوزيع العادل للثروة، ونقل السلطة والحق في التصويت. وفي بلده، تشغل امرأة منصب نائب الرئيس. أما في المملكة العربية السعودية، فقد قام ابن الملك بمنع الطبيبات من قيادة عربات الغولف حتى حول

حرم المستشفى الذي يعملن فيه. ومع ذلك، فإن أوروبا والولايات المتحدة لن تقدم مشروع قرار بشأن حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وقطر؛ وبدلا من ذلك فإنهما تؤيدان الذين يرتكبون انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان طالما تدفق النفط السعودي في أوردة اقتصاديهما. وقد تم استبدال الاسم التاريخي لشبه الجزيرة العربية باسم العائلة المالكة السعودية. أما أن يتحدث ممثلا هذين البلدين عن حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية فهو أمر لا يقتصر على إثارة الضحك فحسب، بل يعتبر إهانة لذكاء اللجنة.

٦١ - السيد بوفيدا بريتو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه بغض النظر عن الوضع في البلد المعني، فإن وفده يرفض التقارير ذات الدوافع السياسية والقرارات المخصصة لبلدان بذاتها لأنها تنتهك مبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية التي ينبغي أن تحكم معالجة مسائل حقوق الإنسان وتقوض ولاية مجلس حقوق الإنسان. لذلك، فإن وفده سيصوت ضد مشروع القرار. ويحث الدول الأعضاء على الاستفادة من الإنجازات الإيجابية التي سجلت منذ إنشاء المجلس، لا سيما من خلال الاستعراض الدوري الشامل.

٦٢ - السيد فيكتوروف (الاتحاد الروسي): قال إن بلده سيصوت ضد مشروع القرار، الذي يشكل محاولة أخرى لتحويل اللجنة الثالثة إلى هيئة تتمخض عن قرارات مسيسة مخصصة لبلدان بعينها بهدف وحيد يتمثل في ممارسة الضغط على حكومات الدول الأعضاء. إن هذا النهج غير مقبول.

٦٣ - وذكر أن مشروع القرار قيد النظر يجلب للأسف جوا من المواجهة وعدم الثقة إلى الجمعية العامة في وقت كان فيه من المهم جدا بالنسبة للمجتمع الدولي أن يوحد جهوده من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة في الجمهورية العربية السورية. وعلى الرغم من أن المعارضة الخارجية هي التي تحتاج إلى تشجيع على الدخول في المفاوضات، فقد قام مقدمو مشروع القرار بوضع المسؤولية الكبرى عن الوضع على الحكومة، مما يؤدي إلى تقليل فرصة التوصل إلى تسوية سياسية ودبلوماسية. ويتضمن مشروع القرار اتهامات باطلة ضد الحكومة السورية، ولكنه لم يقل شيئا عن العديد من جرائم الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة التي تواصل قتل المواطنين المسالمين، وارتكاب أعمال التعذيب، ودك المناطق السكنية والمدارس والمباني المدنية الأخرى بالقنابل، وأخذ الرهائن. ولا يشير مشروع القرار أيضا الى قطاع الطرق الذين يقومون بتطهير المناطق التي توجد فيها أقليات دينية مسيحية وعلوية وكردية.

٦٤ - وأفاد بأن الاتحاد الروسي ملتزم بالتوصل إلى حل سريع وسلمي للوضع في الجمهورية العربية السورية، وهو يعول على الدعم القوي من المجتمع الدولي بأسره لتحقيق هذه الغاية.

٦٥ - السيد فيالو (إكوادور): قال إن إكوادور، منذ بداية الأزمة، أدانت الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في الجمهورية العربية السورية، ودعا إلى محاكمة المسؤولين عن أعمال العنف، فضلا عن أولئك الذين يزودون مختلف الأطراف بالسلاح. ومنذ مناقشة مشروع القرار الأول بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد، زادت حدة أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المتطرفون. ولم يضع مشروع القرار في الاعتبار جميع الأطراف المسؤولة عن الأزمة، فضلا عن ضرورة احترام سيادة الجمهورية العربية السورية والسعي إلى التوصل إلى حل شامل للجميع. وبدلا من ذلك، كان يميل إلى استقطاب النزاع. وينبغي معالجة مسائل حقوق الإنسان من خلال الآليات المتخصصة التابعة لمنظومة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، كالاستعراض الدوري الشامل.

أما القرارات المخصصة لبلد معين بذاته فلا تؤدي إلا إلى تسييس الوضع ولا تساعد ضحايا العنف. لذلك، فإن الإكوادور ستصوت ضد مشروع القرار.

٦٦ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن كوت ديفوار قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٦٨ - أجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/69/L.31.

المؤيدون:

أذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوفالو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وجيبوتي، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وساموا، وسان مارينو، وسانت كيتس ونيفس، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصومال، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغواتيمالا، وغينيا، وفانواتو، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكابو فيردي، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكويت، وكيريباس، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزمبابوي، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، ونيكاراغوا.

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وأرمينيا، وإريتريا، وأنتيغوا وبربودا، وأنغولا، وأوغندا، وباكستان، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبوتان، وتركمانستان، وتوغو، والجزائر، وجمهورية تترانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وزامبيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسودان، وسورينام،

وطاجيكستان، وغرينادا، وغيانا، والفلبين، وفيجي، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكونغو، وكينيا، ولبنان، وليسوتو، ومالي، وموزامبيق، وميانمار، وناميبيا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، والهند.

٦٨ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/69/L.31 بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل ١٣ صوتا وامتناع ٤٧ وفدا عن التصويت.

٦٩ - السيد تشانغ غويزوان (الصين): قال إن وفده يعارض تسييس حقوق الإنسان ومحاول استخدامها كذريعة لممارسة ضغوط على بعض البلدان. ولذلك فقد صوت وفده ضد مشروع القرار.

٧٠ - السيدة ياسين (البرازيل): قالت إن وفدها قد صوت لصالح القرار بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تحدث في الجمهورية العربية السورية، ولكنه يجد أن النص غير متوازن في معاملته للانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة السورية. وإن وضع اللوم على طرف واحد فقط لا يسهم في إيجاد حل سلمي للنزاع. وقد تؤدي الإشارات العشوائية في النص التي تصف الجماعات المسلحة بـ ”الإرهابيين“ دون تحديد المصطلح من جانب الأمم المتحدة إلى عواقب وخيمة أيضا. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع القرار يحرف استنتاجات لجنة التحقيق بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية. فقد تمت مصادرة هذه الأسلحة من جماعات المعارضة المسلحة فضلا عن السلطات السورية. وكان من شأن إدراج نص يؤكد مسؤولية المجتمع الدولي عن توفير الحماية بالوسائل السلمية، بالإضافة إلى مسؤولية الحكومة الوطنية عن ذلك، أن يشكل تطورا جديرا بالترحيب. ولن يكون هناك أبدا حل عسكري للنزاع في الجمهورية العربية السورية، ويدعو وفدها إلى فرض حظر شامل على الأسلحة في المنطقة ولإجراء محادثات لإنهاء العنف. وفي غضون ذلك، يجب على جميع الأطراف أن تحترم حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني وأن تكفل إمكانية الوصول دون عائق لمقدمي المساعدة الإنسانية.

٧١ - السيد رويدياز (شيلي): قال إن وفده قد صوت لصالح مشروع القرار تعبيرا عن إدانته للانتهاكات الجماعية لحقوق الإنسان التي تحدث في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية، والعنف الجنسي والحرمان من الوصول إلى المساعدات الإنسانية. ويدين وفده أيضا العنف الذي يتعرض له الأطفال السوريون ويدعو إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٢١٤٣ (٢٠١٤). بيد أن القرار الذي اعتمد للتو كان يجب أن يصرح بشكل أكثر تأكيدا بأن جماعات مسلحة من غير الدول وجماعات حددها مجلس الأمن كمنظمات إرهابية قد ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان، فضلا عن القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة. وعلاوة على ذلك، فإن هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لم تقم بعد بتأكيد قيمة وصحة تقرير ”قيصر“ المذكور في مشروع القرار.

٧٢ - وذكر أن جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية يجب أن يحاسبوا، بما في ذلك عن طريق إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبعتبر عدم القيام بذلك، إنكارا لحق الضحايا في العدالة وتمكينا للجناة. كما إن من الضروري السعي الى تقصي الحقائق وتحقيق المصالحة، ويرحب وفده في هذا الصدد، بتسجيل الجرائم الذي بدأته لجنة التحقيق المستقلة ويؤيد الدعوات لإيجاد حل سياسي للنزاع. وهذا الحل يجب أن يأتي من السوريين أنفسهم وأن تكون العملية شاملة تماما تهدف إلى إقامة الديمقراطية الكاملة وفقا لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠١٢. ومن الضروري أيضا وضع حد

لعسكرة الجمهورية العربية السورية وتدفق الأسلحة إليها. وعندها فقط يمكن عكس تدهور حالة حقوق الإنسان في البلد والمنطقة.

٧٣ - السيد فرناندیز فالوني (الأرجنتين): قال إن وفده قد صوت لصالح مشروع القرار لأنه يعكس القلق الدولي بشأن وضع حقوق الإنسان الخطير في الجمهورية العربية السورية. وينبغي لجميع الأطراف أن تضع حدا لأعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ويجب أن تتحمل المسؤولية أمام القانون. بيد أن الوضع الكارثي في البلد هو نتيجة لاستمر عسكرة النزاع والعنف المتزايد الذي يمارس ضد السكان المدنيين. وقد أبرز ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المتطرفة الأخرى أن من المستحيل التنبؤ بجميع النتائج التي ستتمخض عن النزاع وأن هناك خطرا يتمثل في قيام الجماعات الإرهابية باكتساب النفوذ في مثل هذه الحالات. لذلك، فإن وفده يشعر بخيبة الأمل لأن مشروع القرار لا يدعو صراحة إلى وضع حد للتمويل الدولي وتوفير الأسلحة والعتاد للنزاع.

٧٤ - وذكر أن وفده يرفض أيضا الفقرة ١٩ من مشروع القرار، التي تلقى باللوم على الحكومة لاستخدام غاز الكلور كسلاح، بالرغم من أن ولاية بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقتصر على تحديد ما إذا تم استخدام الأسلحة الكيميائية أو لم تستخدم. وبالمثل، فإن الجمعية العامة لا تملك الحق في تحديد المسؤولية عن أي عمل من هذا القبيل بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وأخيرا، لم يكن هناك قدر كاف من المشاورات حول مشروع القرار. ومن شأن تقديم مشروع أكثر تمثيلا للآراء في الجمعية العامة أن يكون له تأثير أكبر.

٧٥ - السيد رجا زايب شاه (ماليزيا): قال إن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في الجمهورية العربية السورية تزداد سوءا، على الرغم من أن هذه القضية مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة لأكثر من ثلاث سنوات. وقد اقتُرح مشروع قرار بشأن هذه المسألة مرة أخرى بسبب الأوضاع المتردية على الأرض، وذلك لأن المجتمع الدولي لم يتمكن من التوصل إلى حل عملي متعدد الأطراف. وينبغي لجميع الأطراف المعنية، داخل سورية وخارجها على حد سواء، أن تمتنع عن أي عمل من شأنه إطالة أمد النزاع ويسهم في مزيد من العنف وإراقة الدماء. ويشعر وفده بالذهول من انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وسائر المقاتلين الإرهابيين الأجانب ضد الأبرياء من الجمهورية العربية السورية. ويرحب بالتالي ترحيبا حارا بإدانة تورط المتطرفين والجماعات الإرهابية في البلد، وسيواصل دعم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

٧٦ - وذكر أنه في حين أن بلده يتمسك بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها وسلامة أراضيها، فإنه يشعر بقلق عميق إزاء مستوى العنف والأوضاع الأمنية والإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، مما سيكون له تأثير خطير على الاستقرار والأمن في المنطقة. وقد أيد بلده مرة أخرى مشروع القرار بسبب اعتقاده الراسخ بالنظام المتعدد الأطراف وقدرته على التوصل إلى حل ودي للنزاع، يتم التفاوض حوله بحسن نية. ولا يقتصر الحل السلمي على مجرد كونه لا يزال قابلا للتطبيق، ولكنه في الواقع، يمثل الخيار الوحيد لحل الأزمة.

٧٧ - السيدة سافيتري (إندونيسيا): قالت إن القرارات المخصصة لبلدان بعينها تؤدي في كثير من الأحيان إلى نتائج عكسية على الجهود التي تبذلها اللجنة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومع ذلك، فإن وفدها لا يزال يشعر بقلق بالغ إزاء

التزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. ويجب حث جميع أطراف التزاع على الكف فورا عن أعمال العنف والأعمال العدائية، بما في ذلك من خلال التوصل إلى اتفاق محلي لوقف إطلاق النار؛ وإظهار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ وكفالة وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق لمن يحتاج إليها. وينبغي لجميع أطراف التزاع العمل بثبات على التوصل إلى حل سلمي للتزاع من خلال عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة سورية. وبالتالي، فقد صوت وفدها لصالح مشروع القرار.

٧٨ - السيدة علي (سنغافورة): قالت إن وفدها سيمتنع عن التصويت على جميع مشاريع القرارات الثلاثة قيد المناقشة في الجلسة، من منطلق موقفه المبدئي المعارض للقرارات المخصصة لبلدان بعينها، التي تكون في كثير من الأحيان انتقائية إلى حد كبير ومدفوعة باعتبارات سياسية، فضلا عن كونها بطبيعتها مسببة للشقاق وتأتي بنتائج عكسية. وينبغي أن يتولى مجلس حقوق الإنسان معالجة مسائل حقوق الإنسان في فرادى الدول الأعضاء من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل. ولا ينبغي أن يعتبر امتناع وفدها عن التصويت على أنه ينطوي على موقف معين بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد المعني، أو على التغاضي عن سوء معاملة المواطنين. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٧٩ - السيد نونيز (كوبا): تكلم في إطار تعليل التصويت بعد التصويت فقال إن بلده يتمسك بالموقف المبدئي المعارض لمشاريع القرارات المخصصة لبلدان بعينها. وإن بوسع مجلس حقوق الإنسان، خاصة بفضل آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة له، القيام بدراسة حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة وكجزء من حوار بناء حقيقي. وقد عارضت كوبا المبادرات الموجهة ضد بلدان بعينها في كل من اللجنة الثالثة ومجلس حقوق الإنسان وستواصل التصويت ضد مشاريع القرارات هذه، وتنأى بنفسها عن التوافق في الآراء في الحالات التي لا يكون فيها تصويت مسجل.

٨٠ - السيدة سوجوغلو (تركيا): قالت إن الدول الأعضاء قد أكدت مرة أخرى بأغلبية ساحقة أن مشروع القرار وثيق الصلة بالموضوع وله ما يبرره. وسيواصل بلدها، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، دعم الشعب السوري، الذي يتعرض لعقاب جماعي.

٨١ - السيد محمود (مصر): قال إن بلده قد انضم مرة أخرى إلى مقدمي مشروع القرار بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها السلطات السورية والأطراف الأخرى في التزاع على نطاق غير مسبوق. بيد أنه كان لوفده بعض التحفظات بشأن الإشارات إلى العدالة الدولية، وشدد على الأهمية القصوى لكفالة عدم تسييس أي قضية يشملها مشروع القرار. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة وحث جميع أطراف التزاع على التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، التي تمثل السبيل الوحيد لتحقيق التطلعات المشروعة للشعب السوري، والحفاظ على السلامة الإقليمية للدولة ووضع حد للإرهاب.

مشروع القرار A/C.3/69/L.33: حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية

٨٢ - الرئيس: قال إن مشروع القرار لا ينطوي على آثار في الميزانية البرنامجية.

٨٣ - السيد خان (أمين اللجنة): قال إن بالاو، وبنما، وتوفالو، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وفانواتو قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار.

٨٤ - السيد ريشينسكي (كندا): تحدث بصفته المقدم الرئيسي لمشروع القرار فقال إن نيوزيلندا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. واشار إلى أنه على الرغم من البيانات التي أدلت بها جمهورية إيران الإسلامية في العام الماضي، والتي جعلت الدول الأعضاء تأمل بأن تتحسن حالة حقوق الإنسان في هذا البلد وبأن حكومتها ستبدأ في التعاون بشكل أفضل مع المجتمع الدولي لمواجهة التحديات الجارية، فقد كان هناك قدر محدود من التحسن الملموس وعدد من التطورات المقلقة للغاية. وعلى الرغم من أن التصدي للتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان أمر صعب ويستغرق وقتا، فقد استمرت الانتهاكات في البلد، وتدهور احترام حقوق النساء والفتيات والأقليات العرقية وقامت السلطات بالمزيد من تقييد مساحة ممارسة الحريات والحقوق الأساسية لأعداد كبيرة من السكان. وقد تم تقديم مشروع القرار لأن هذا السياق يجعل من المهم بالنسبة للمجتمع الدولي بدرجة أكبر بكثير أن يظهر الدعم لسكان البلد الذين يواصلون السعي لإجراء إصلاحات إيجابية، معرضين أنفسهم لمخاطر شخصية كبيرة.

٨٥ - وذكر أن النص يعترف بالحالات القليلة التي اتخذت جمهورية إيران الإسلامية فيها خطوات في الاتجاه الإيجابي، بما في ذلك تعاونها مؤخرا مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة وتقديم تقريرها الثاني لآلية الاستعراض الدوري الشامل. ويأمل وفده بأن تؤدي تلك الخطوات إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وإجراء تحسينات، على النقيض من الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٠، عندما تم في الواقع تنفيذ عدد قليل جدا من التوصيات المقبولة. ويأمل مقدمو مشروع القرار بأن يروا تطورات إيجابية، ولكن المجتمع الدولي قلق للغاية من الوضع الحالي لحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، الذي لا يرقى الى مستوى إطارها الدستوري. وبما أن اللجنة الثالثة هي الهيئة الوحيدة ذات العضوية العالمية المسؤولة عن معالجة مسائل حقوق الإنسان الدولية، فإن من واجبها أن تؤكد الحالات التي تدعو للقلق الشديد. أما الموجودون في البلد، سواء داخل الحكومة أو خارجها، الذين يسعون إلى إجراء إصلاح حقيقي ودائم، فيستحقون دعم اللجنة في جعل التغيير المستدام حقيقة واقعة.

٨٦ - السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن مشروع القرار، مثل القرارات السابقة الـ ١٢ حول المسألة ذاتها، يعتبر عملا عدائيا صداميا من جانب كندا يتنكر في زي محاولة الدفاع عن أولئك الذين، في رأي كندا، يجري إنكار حقوقهم. بيد أن دفاع كندا الوقح عن المجرمين الإسرائيليين الذين ارتكبوا الفظائع الأخيرة ضد السكان المدنيين في غزة، التي أدانها المجتمع الدولي بأسره تقريبا، دليل على أن البلد ليس معنيا بحقوق الإنسان. وقد ذكرت كندا، في تجاهل للتعليقات التي أدلى بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أن إسرائيل لها الحق في مهاجمة غزة بل عليها واجب القيام بذلك، وأن التضامن مع إسرائيل هو أفضل وسيلة لإنهاء النزاع. إن رد الفعل هذا يشير إلى أن كندا ليست مهتمة بحقوق الإنسان، بل بتعزيز مخططاتها السياسية، بما في ذلك من خلال تقديم مشروع القرار المنحاز والمتحامل قيد المناقشة. وإذا كان مقدمو مشروع القرار معنيين بصدق بحقوق الإنسان، فكان ينبغي أن يقدموا أولا مشروع قرار يدين النظام الإسرائيلي لإرهاب السكان المدنيين في غزة ودوس حقوق العرب وسكان الأراضي المحتلة على أساس يومي، على النحو الذي تقوم المنظمات الدولية بتوثيقه.

٨٧ - وذكر أن مشروع القرار يتبع نهجا متحيزا وغير متوازن ومسيس. ويتمثل الاتجاه العام فيه في تصوير المجتمع الإيراني على أنه مجتمع مغلق وليس فيه مكان إلا لرأي واحد، في حين أنه في الواقع مجتمع نابض بالحياة ومتعدد

الآراء ومفتوح يمتاز بوجود مجموعة واسعة من الاتجاهات السياسية ووسائل الإعلام ومجموعة من الثقافات والثقافات الفرعية التي تمثل مختلف قطاعات المجتمع وكذلك الجماعات العرقية والدينية العديدة. وعلاوة على ذلك، فإن النص لا يعترف بالتطورات الإيجابية الأخيرة في مجال حقوق الإنسان في بلده، وخاصة منذ تولي الحكومة الجديدة للسلطة. ولذلك، فإن النص يتعارض مع خيار الشعب الإيراني، الذي صوت بأعداد كبيرة لتأييد الحكومة الجديدة.

٨٨ - وأفاد بأن مشروع القرار يتجاهل أيضا استعداد الحكومة الدائم للتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد أثبتت الحكومة بالفعل التزامها بالعمل مع آلية الاستعراض الدوري الشامل من خلال تقديم تقاريرها وتنفيذها للتوصيات التي تلقتها. ويحتل الاستعراض الدوري الشامل موقعا ممتازا يكفل له النجاح، لأنه يتسم بطابع عالمي وتطلعي ويميل إلى تشجيع الدول بدلا من معاقبتها، مما يؤدي إلى تجنب التعدي على سيادتها الوطنية.

٨٩ - وأضاف أن النهج القائم على أساس قرارات وولايات مخصصة لبلدان بعينها في مقابل ذلك، قد أظهر أنه ضار بالعمل الفعال والنزيه الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لأنه يميل إلى أن يُستخدم لتصفية الحسابات بدلا من تعزيز حقوق الإنسان. ولا يقتصر إصدار القرارات والولايات المخصصة لبلدان بعينها على كونه يشكل عبئا ماليا على الأمم المتحدة، ولا سيما عندما يسفر عن ازدواجية التقارير، ولكنه قد أصبح أيضا هدفا في حد ذاته، بلجوء بعض المقررين الخاصين إلى تهميش الحقيقة والدقة والسعي وراء إدراج المزاعم في تقاريرهم لتبرير وجود الولاية. ويمكن أن يُلاحظ ذلك بوضوح في تقارير المقرر الخاص والأمين العام المتعلقة ببلده ، والتي تستخدم مصادر ذوي المصالح الخاصة، مما يجعلها غير جديرة بالثقة. لهذه الأسباب، فإن القرارات والولايات المخصصة لبلدان بعينها تزيد من عدم الثقة، وتؤدي إلى الإضرار بمصداقية الأمم المتحدة وتوجد الانطباع بأن المنظمة متحيزة ضد بعض البلدان. وهي تجعل التعاون صعبا، إن لم يكن مستحيلا، ويكون تأثيرها في نهاية المطاف عكس ما يدعي أنصارها أنهم يسعون لتحقيقه.

٩٠ - ومضى يقول إن بلده قد أظهر باستمرار استعداده لاتباع نهج جاد وموجه نحو تحقيق النتائج لحقوق الإنسان على أساس المساواة والاحترام المتبادل، كما أظهر مرونته في مواجهة الضغوط والظلم والتدابير القسرية الانفرادية. وفي حين أن هناك أجزاء أخرى من المنطقة تحترق بنار الغلو والتطرف، نتيجة للسياسات الخاطئة لبعض الدول في المقام الأول، وفي حين أن العالم يواجه التهديد الذي تشكله القوى المتطرفة الذي يتطلب استجابة موحدة، فإن روح الانتقام التي تتسم بقصر النظر وذات الدوافع السياسية كتلك التي يجسدها مشروع القرار تؤدي إلى نتائج عكسية لا طائل من ورائها، بالإضافة إلى أنها لاعلاقة لها بالسعي لإعمال حقوق الإنسان. ويطلب وفده إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار ويأمل بأن الدول الأعضاء سوف تحافظ على كرامة ومصداقية آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتصويت ضده.

٩١ - السيدة ديفاكوفا (بيلاروس): قالت إن مشروع القرار لايعكس الوضع الحقيقي لحقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. ويتجاهل الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة من أجل تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل. وقد اعتمدت جمهورية إيران الإسلامية عددا من القوانين الجديدة لحماية الأطفال، وتعزيز سياستها بشأن الأسرة، وتحسين التشريعات الجنائية، وحماية العمل والتعليم، وتقديم مشروع قانون بشأن حقوق المواطنين.

وهناك آلية وطنية لتعزيز حقوق المرأة والطفل والأقليات الدينية والجماعات العرقية. وتتعاون جمهورية إيران الإسلامية بشكل بناء مع الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب المعاهدات. وقد أكملت الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل بنجاح.

٩٢ - وذكرت أن مشروع القرار يؤكد مرة أخرى أن مجموعة من البلدان تحاول ممارسة الضغط بدوافع سياسية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية وفرض هذا النهج على الجمعية العامة. وهو في جوهره، يقوض آلية الاستعراض الدوري الشامل المقبولة عالميا، ولا يمتثل لمبادئ أو ميثاق الأمم المتحدة. ويستخدم هذا النهج لتبرير استخدام التدابير القسرية المتحيزة ضد جمهورية إيران الإسلامية. وليس بوسع بيلاروس أبدا، باعتبارها من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، أن تدعم مثل هذه المبادرة وستصوت ضد مشروع القرار.

٩٣ - الرئيس: قال إنه طُلب تصويت مسجل بشأن مشروع القرار A/C.3/69/L.33.

٩٤ - السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفده يعارض القرارات المخصصة لبلدان بعينها ويشعر بقلق عميق إزاء الافتقار إلى العدالة والنزاهة الذي يتجلى بوضوح عند تناول مسألة حقوق الإنسان. ولا تؤدي الإجراءات ذات الدوافع السياسية التي تستهدف دولا بعينها إلى تعزيز حقوق الإنسان أو حمايتها، بل إلى تفاقم انعدام الثقة. ومن الواضح أن مشروع القرار ذو دوافع سياسية ويعد انتهاكا لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحق في السيادة. فحقوق الإنسان لا يمكن فرضها من الخارج، والقرارات المخصصة لبلدان بعينها لا تؤدي إلا إلى تقويض الثقة بين الشركاء المحتملين. وفي ضوء موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المبدئي ضد استخدام السياسة وازدواج المعايير والانتقائية في مجال حقوق الإنسان، فإن حكومته ستصوت ضد مشروع القرار.

٩٥ - السيد تشانغ غويزوان (الصين): قال إن وفده سوف يصوت ضد مشروع القرار لأن القرارات المخصصة لبلدان بعينها تنتهك غرض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وهي غير عملية في الممارسة العملية. ولا تؤدي هذه القرارات إلا إلى تقويض الثقة المتبادلة، وتؤدى إلى المواجهة ولا تفعل شيئا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٩٦ - السيد بوفيدا بريتو (فنزويلا): قال إن وفد بلده سيصوت ضد مشروع القرار، لأنه يرفض الانتقائية ذات الدوافع السياسية بشأن مسائل حقوق الإنسان وأي قرار مخصص لبلد لعينه يوضع لأغراض سياسية. ويعد استخدام حقوق الإنسان لأغراض سياسية انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، وإن من شأن القرارات ذات دوافع السياسية المخصصة لبلدان بعينها أن تنتهك مبادئ الشمولية والموضوعية وعدم الانتقائية التي يجب تطبيقها عند تناول مثل هذه المسائل. وحث الدول الأعضاء على الاستفادة من التقدم الذي أحرز منذ إنشاء المجلس، لا سيما من خلال آلية الاستعراض الدوري الشامل، وتجنب إضعاف ولاية المجلس من خلال اعتماد قرارات مخصصة لبلدان بعينها.

٩٧ - السيد فيالو (إكوادور): قال إن بلده يؤيد عمل ومؤسسات مجلس حقوق الإنسان، الذي يعتبر الهيئة المناسبة للنظر في أوضاع حقوق الإنسان، وحث جميع الدول على المساهمة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، التي تمكن من إحراز تقدم مع احترام مبادئ العالمية والحياد والموضوعية والمساواة في المعاملة وعدم الانتقائية. أما القرارات المخصصة لبلدان بعينها فلا تفعل شيئا لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلدان المعنية وتضر بالعلاقات بين الدول والحوار البناء والتعاون الدولي. لذلك، فإن وفده يحث جميع الدول

الأعضاء على وضع حد لهذه الممارسات، التي هي الممارسات نفسها التي أدت إلى حل لجنة حقوق الإنسان. وترفض حكومته المضايقات المستمرة لبعض البلدان النامية لأسباب سياسية، وبالتالي، فإنها ستصوت ضد مشروع القرار.

البيانات التي أدلي بها في إطار تعليل التصويت قبل التصويت

٩٨ - السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): قال إن بلدها يرفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية بحجة حماية حقوق الإنسان، التي ينبغي معالجتها من خلال النهج المنسق الذي تم الاتفاق عليه وهو: الاستعراض الدوري الشامل. ويعتبر الحوار القائم على مبادئ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وعدم الانتقائية، والشفافية، السبيل الوحيد لتعزيز التعاون بين الدول لحماية حقوق الإنسان، وترك الاعتبارات السياسية جانبا. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن لا تستفرد الدول لأسباب لا علاقة لها بحقوق الإنسان. ولا تؤدي القرارات المسيسة المخصصة لبلدان بعينها إلا إلى ترسيخ تسييس عمل اللجنة وإضاعة فرصة ثمينة لحماية حقوق الإنسان. ولهذه الأسباب، فإن بلدها سيصوت ضد مشروع القرار.

٩٩ - السيد فيكتوروف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يعارض باستمرار القرارات الانتقائية والمنحازة لطرف واحد والمخصصة لبلدان بعينها. وقد تم إنشاء الاستعراض الدوري الشامل لاستعراض أوضاع حقوق الإنسان في البلدان، وقد أثبت فعاليته وكفاءته. ويستغرب الاتحاد الروسي إصرار مقدمي مشروع القرار على تقديم مشروع قرار بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية كل عام. وسيصوت وفده ضد مشروع القرار.

١٠٠ - السيد نونيز (كوبا): قال إن بلده يتمسك بالموقف المبدئي المعارض لمشاريع القرارات المخصصة لبلدان بعينها والتي تهدف إلى إفراد البلدان النامية لأسباب سياسية لا علاقة لها بحماية حقوق الإنسان. وقد كانت ممارسات التسييس الضارة والانتقائية وازدواج المعايير مسؤولة عن الإساءة إلى سمعة لجنة حقوق الإنسان، وأدت إلى زوالها. وتعتبر آلية الاستعراض الدوري الشامل قادرة على دراسة حالة حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة وكجزء من حوار بناء حقيقي. وتتمثل الطريقة الوحيدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال في التعاون الدولي الحقيقي على أساس مبادئ الموضوعية وعدم فرض شروط والحياد وعدم الانتقائية. ولذلك، فإن كوبا ستصوت ضد مشروع القرار وغيره من القرارات المماثلة في اللجنة الثالثة، كما فعلت في مجلس حقوق الإنسان.

١٠١ - أجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/69/L.33.

المؤيدون:

الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وبالاو، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنما، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وتوفالو، وتيمور - ليشتي، والجبل الأسود، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، والدانمرك، ورومانيا، وساموا، وسان مارينو، وسانت كيتس ونيفس، وسلوفاكيا، وسلوفينيا،

والسويد، وسويسرا، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، وفانواتو، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكابو فيردي، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكيريباس، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وأرمينيا، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وتركمانستان، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزمبابوي، وسري لانكا، والسودان، والصين، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وكازاخستان، وكمبوديا، وكوبا، ولبنان، ومصر، وميانمار، ونيكاراغوا، والهند.

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، والأردن، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وبابوا غينيا الجديدة، والبحرين، والبرازيل، وبنن، وبوتان، وبوركينا فاسو، وتايلند، وتشاد، وتوغو، وتونس، وجامايكا، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، وسورينام، وسيراليون، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، والفلبين، وفيجي، وقطر، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكوت ديفوار، والكونغو، والكويت، وكينيا، وليبيا، وليسوتو، ومالي، وماليزيا، والمغرب، وملاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا، وناورو، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، واليمن.

١٠٢ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/69/L.33 بأغلبية ٧٨ صوتا مقابل ٣٥ صوتا وامتناع ٦٩ وفدا عن التصويت.

١٠٣ - السيد لين (ميانمار): قال إن وفده قد صوت ضد مشروع القرار لأنه يتمسك بالموقف المبدئي المعارض للقرارات المخصصة لبلدان بعينها، سواء بصفته الوطنية وكعضو في حركة بلدان عدم الانحياز. وتعتبر ميانمار من الدول القليلة التي استُهدفت، على الرغم مما أحرزته من تقدم. وعلى الرغم من أن بلده اختار التعاون والمشاركة في العملية، فإنه يعتقد بأن السبيل الوحيد لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، يتمثل في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها، من خلال التعاون والحوار الحقيقي، ويتمسك بقناعته بأن الاستعراض الدوري الشامل يمثل أفضل آلية للرصد التي يمكن الاعتماد عليها باعتبارها غير مثيرة للجدل ويمكن استخدامها لمعالجة جميع حالات حقوق الإنسان على قدم المساواة.

١٠٤ - السيد هيساجيما (اليابان): قال إن بلده قد صوت لصالح مشروع القرار. وتعتبر الالتزامات التي تعهد بها رئيس جمهورية إيران الإسلامية لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد جديرة بالترحيب. ومن المهم العمل على بناء الثقة بين جمهورية إيران الإسلامية والمجتمع الدولي، ومن دواعي سرور وفده أنه تمكن من الدخول في حوار مع هذا البلد في العام الماضي، ويعتزم مواصلة حواره البناء والتعاون. ومع ذلك، فإنه يعترف بأن هناك العديد من المجالات التي لا تزال تتطلب التحسين، ويتوقع أن تقوم جمهورية إيران الإسلامية بتعزيز حوارها مع المجتمع الدولي، والتعاون مع آليات الأمم المتحدة واستقبال زيارة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. لهذه الأسباب، فإن بلده أيد مشروع القرار ولكنه لم يشارك في تقديمه.

١٠٥ - السيد رويدياز (شيلي): قال إن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتعاون مع منظومة حقوق الإنسان المتعددة الأطراف في هذا الصدد من العناصر الرئيسية في السياسة الخارجية لبلده. ويلتزم بلده بالمشاركة الفعالة والدخول في حوار في كل من مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة حول جميع مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل المتعلقة ببلدان معينة. وهو يشجع الدول على الاستفادة من جميع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة، ويحث جمهورية إيران الإسلامية على زيادة تعاونها مع الهيئات المتعددة الأطراف من أجل معالجة الشواغل الواردة في تقارير الأمين العام والمقرر الخاص. وتعتبر التعليقات التي أدلى بها رئيس الجمهورية مشجعة، وكذلك الخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها، بما في ذلك الإصلاحات التي أدخلت على القانون الجنائي وتقديم الاستعراض الدوري الشامل والتقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات. ويأمل بلده بأن تقوم الحكومة بتنفيذ الدعوة التي وجهتها إلى المقرر الخاص منذ عدة سنوات. وقد صوتت شيلي لصالح القرار في هذه المناسبة. وستحدد موقفها في المستقبل من خلال مدى وفاء جمهورية إيران الإسلامية بالالتزامات التي تعهدت بها.

١٠٦ - السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن العدد الكبير من الدول الأعضاء التي صوتت ضد مشروع القرار يشير إلى رفضها لنهج القرارات المخصصة لبلدان بعينها ذي الدوافع السياسية في المقام الأول، أو على الأقل إلى شكوكها المتعلقة بهذا النهج. ويتعارض هذا النهج مع أهداف منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والقضايا النبيلة التي أنشئت المنظمة من أجل تعزيزها. ومع ذلك، وعلى الرغم من نهج الخصومة الذي تتبعه بعض البلدان، فإن حكومته ستواصل التعاون مع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولا تزال تأمل في إحراز تقدم من خلال الآليات والوسائل المناسبة.

١٠٧ - السيدة أورتيغوسا (أوروغواي): قالت إن تقرير الأمين العام يشير إلى أنه كانت هناك بعض التحسينات في حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، وإن وفدها يرحب بالالتزامات الإيجابية والمقترحات التي قدمتها الحكومة الجديدة فيما يتعلق بحرية التعبير وعدم التمييز. بيد أنه يتعين أن تترجم هذه الالتزامات إلى تغيير حقيقي وإلى التحاور مع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا يزال هناك العديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تحدث في البلد. ويرفض وفدها الممارسات التي تقوم بها جمهورية إيران الإسلامية في انتهاك لحقوق الإنسان والحريات الشخصية ويحث البلد على زيادة تعاونه مع المنظومة العالمية لحقوق الإنسان، ولا سيما مفوضية حقوق الإنسان، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان من خلال إنشاء مؤسسة مستقلة لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني. لهذه الأسباب، فقد امتنعت أوروغواي عن التصويت.

١٠٨ - السيد بيركايا (إندونيسيا): قال إنه على الرغم من الاعتراف بأن حكومة جمهورية إيران الإسلامية قد اتخذت مبادرات مختلفة لمعالجة حالة حقوق الإنسان، فإن وفده يرى أنه لا يزال هناك مجال للتحسين ويشجع الحكومة على مضاعفة جهودها للتحاور بشكل بناء مع المجتمع الدولي في هذا الصدد. بيد أنه ينبغي أن يكون المجتمع الدولي أكثر دعما ويعطي جمهورية إيران الإسلامية مساحة كافية للتنفيذ الكامل لالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وينبغي كمسألة مبدأ، أن يُضطلع بتعزيز حقوق الإنسان العالمية وحمايتها من خلال حوار بناء وحقيقي فضلا عن التعاون الدولي. ويؤدي الاستعراض الدوري الشامل دورا هاما وإيجابيا في هذا المجال، ويرحب وفده بتقديم جمهورية إيران الإسلامية تقريرها للدورة الثانية للاستعراض وبالتزامها باتباع نهج تصاعدي إزاء حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إنشاء عدة آليات جديدة. وقد بدأت إندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية بالتعاون في مجال حقوق الإنسان في عام ٢٠١٤، مما سيمكن البلدين من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات. ولهذه الأسباب، ونظرا لعدم وجود مشاركة بناءة وحوار بين مقدمي مشروع القرار الرئيسيين والبلد المعني، فقد صوت وفده ضد مشروع القرار.

١٠٩ - السيد كاريرا كاسترو (غواتيمالا): قال إن وفده يشاطر الشواغل التي أُعرب عنها في تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية. ومع ذلك، فقد امتنع عن التصويت لأن من المهم الاعتراف بما أبدته جمهورية إيران الإسلامية من حسن النية والرغبة في التعاون مع آليات حقوق الإنسان، ومشاركة البلد في عملية الاستعراض الدوري الشامل وقبوله لعدد كبير من التوصيات المنبثقة عن الدورة الأخيرة، فضلا عن الإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي أدخلها على الصعيد الوطني. وتتسم اللغة المستخدمة في القرار الحالي بطابع أشد إدانة من لهجة القرارات السابقة، ولا تعبر بشكل صحيح عن التوازن بين المخاوف بشأن حقوق الإنسان وبين الاعتراف بالجهود التي بذلتها الحكومة الإيرانية. ويرجع للبلد حاليا اتخاذ خطوات ملموسة لكي يتثبت للمجتمع الدولي وفاءه بالتزاماته واستعداده للتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، فإن وفده يشجع البلد على دعوة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية لزيارة البلد.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.